وتشير مصلح إلى فكرتها بشكل أكثر وضوحاً، عندما تتحدث عن البروليتاريا كجزء متقدم من الطبقة العاملة، حيث تقول: «ارتفعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة ولكن هذا مؤشر...» (**المصدر نفسه**، العدد ١١٦، ص ٩٢). وبما معناه، أنه بدون تطوير اقتصاد الضفة والقطاع ومهما عمل من عاملين في الصناعة، ولأية مدة كانت، كل هذا يبقى مؤشراً بانتظار استكماله ببناء صناعات داخل الضفة والقطاع...

ثم ان مصلح تتحدث عن شروط هامة بالفعل، وهي أهمية وجود دورة كاملة للإنتاج قطباها الرأسمالية والطبقة العاملة، بالإضافة إلى أهمية عمل البروليتاريا في دائرة إنتاجية بالقرب من سكنها... هذان الشرطان اللذان انطبقا بالفعل على النماذج التقليدية لبناء الرأسمالية، عندما لم تكن نظاماً عالمياً كما هي الآن. أما في عصر الاستقطاب العالمي عصر الامبريالية الذي نعيش، فهما لا يحولان دون وجودها كطبقة محددة المصالح وحتى تحولها إلى بروليتاريا، ولكن المهم تحديد أشكال هذه العملية وتناقضاتها الداخلية.

أما الدكتور جفّال، وعلى الرغم من أنه يرى بعض الخصوصيات والتعقيدات المحيطة بتشكل الطبقة العاملة الفلسطينية، إلّا أنه يكاد يقع، في معظم جوانب دراسته، أسير النظرة التبسيطية للمسألة، التي تعتبر أن بناء شبه اعتيادي للطبقة العاملة هو الذي يتم في بلادنا. فهو، مع أنه يضع بعض المقدمات الهامة، إلّا أن التعجل والقراءة الأحادية الجانب للجداول، اللتين تعتمدان نظرة أقرب للأكاديمية منها للسياسة، أوصلتاه إلى نتائج تستبق التطور الحقيقي الجاري في الواقع. فبدلاً من اعتبار ما التقطه من أفكار هامة مؤشرات على الوضع القادم، الذي يجب أن نهيىء له أنفسنا كثورة، على الصعد الجماهيرية والتنظيمية في الداخل، بدلاً من ذلك، اعتبر أن الوضع العمالي قد بلغ درجة عالية من التقدم، مقللاً كثيراً من مشاكله.

إن الدكتور جفال، في مقالته المشار إليها كما في كتابه، يكاد يحصر اهتمامه بإثبات تزايد عدد الطبقة العاملة، ومن ثم تزايد عددها في الصناعة، ليثبت تحسن مزاياها وتحول جزء هام منها إلى بروليتاريا. ومن أجل سهولة إثبات ذلك، يضم قطاع البناء إلى قطاع الصناعة ليصل إلى نتيجة أن نسبة ٤٠ ٪ تقريباً من عمالنا أصبحت بروليتاريا صناعية... بدلاً من معالجة الحركة القائمة والبطيئة (ولكن المتسارعة) للطبقات، الحركة ذات الاتجاهين والتي تعبر عن تناقض ما داخلها لا بد من فهمه للخلوص إلى نتائج صحيحة.

يقول البروفسور سانتش: «إن معضلة التكوين الطبقي، ومعضلة طابع الطبقات القائمة أو المنبثقة، هي واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في الأدب المعني بالبلدان المتخلفة... ان انقسام الآراء في هذا الصدد ليس مجرد تعبيرات بسيطة عن الخلافات المعتادة التي تنشأ عن تباين طرق تعريف الطبقات... بل انقسام ينبع من حقيقة موضوعية تتمثل في أن الاصطفاف الاجتماعي يتحرك، عمودياً وافقياً، تحت تأثير عمليات مختلفة الأصل، تتقاطع وتتشابك الواحدة مع الاخرى» (توماس سانتش، **الاقتصاد السياسي للتخلف**، الجزء الثاني، ص ٢٧٨).

إذا كان هذا هو واقع البلدان المتخلفة عموماً، فما بالنا بالواقع الفلسطيني الذي يتميز بتعقيد نادر، يحتاج إلى معالجة تدقق في كل الخصوصيات التي تبدأ بالتشتت وتباين التركيب الطبقي في كل موقع، أو تنتهي بطبيعة الاحتلال الاستيطاني، وكيف ينعكس كل ذلك على التركيب الطبقي لشعبنا في الداخل؟

إن موضوعنا ينطوي على قدر من الخصوصية والتفرد تجعلانه بحاجة إلى دراسة حركة الصراع السائرة بسرعة كبيرة، ومن ثم حركة الطبقات التي تنتقل من مواقعها بسرعة مشابهة نسبياً، وذلك بالاستناد الى الادراك الواعي للترابط بين العمليتين.

إن التداخل الكبير القائم بين الطبقات وبين الفئات الاجتماعية المختلفة لما يميز المجتمعات المتخلفة عموماً، ومجتمعنا بشكل خاص، لدرجة تكاد تغيب معها الفوارق في بعض الأحيان، أو إنها تتقارب من حيث المصالح والمواقع النضالية إلى درجة يتضاءل معها الصراع فيما بينها. كل هذا قائم لدينا ويجب فهمه